لوسع القاضي البينة ثم عمي قضى في ذلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لو ترك اهل قلعة على حكم امي فانه يجوز كما مر مذكور في محله والرابعة عشر ان يكون كاتبا على احد وجهين الى ان يكتب الى غيره ولان فيه امانا من تحريف القاري عليه واصحهما كما في الروضة وغيرها عدم اشتراطه كونه كاتبا لانه صلى الله عليه وسلم كان اميا لا يقرا ولا يكتب ولا يشترط فيه ايضا معرفة الحساب لتصحيح المسايل الحسابية والفقهية كما صوبه في المطلب لان الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسايل والاحاطة في جميع الاحكام لا تشترط والخامسة عشر ان يكون مستيقظا بحيث لا يوتى في غفلة ولا يخدع في مرة كما اقتضاه كلام ابن القاضي وصرح به الماوردي والروياني فيه واختاره الاذرعي في التوسط واستدرك فيه الى قول البغوي ويشترط في المفتي التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي اولا باشتراط ذلك والا لضاعة الحقوق انتهى ملخصا ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها استحباب ذلك لا اشتراطه تنبيه هاتان الخصلتان الضعيفتان الموعود بهما واما المتروكتان فالاولى كونه ناطقا فلا يولى توليه الاخرس على الصحيح لانه كالجماد والثانية ان يكون فيه كفاية للقيام بامر القضا ولا يولى مختل نظر بكبر او مرض او نحو ذلك وفسره بعضهم الكفاية الدينية بالقضا بان يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس حيانا فان كثيرا من الناس يكون عالما دينا ونفسه ضعيفة عن ... التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانبه بسبب ذلك واذا عرف الامام اهلية احد ولاه والا بحث عن حاله كما اخبر صلى الله عليه وسلم معاذا ولو ولي من لا يصلح للقضا مع وجود الصالح له اثم العالم بالحال اثم المولي بكسر اللام والمولي بفتحها ولا ينفذ قضاوه واذا اصاب فيه فان نفذ في شخص جمع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقا مسلما او مقلدا نفذ قضاوه للضرورة لئلا يتعطل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافر اذ ولي بالشوكة واما الصبي والمراة فصرح ابن عبد السلام بنفوذه منهما ومعلوم انه يشترط في غير الاهل طرو من الاحكام والعادل ان ينفوذ في القضا من الامير الباغي فقد سيلت عايشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك عن استقضاه زياد فقالت ان لم يقض لهم بخيار هم قضا لهم بشرارهم فروع يندب للامام اذ يادن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فان اطلق التولية استخلف فيما عجز عنه فان اطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وان خصصه بشيء لم يتعده وشرط المستخلف يفهم اللام كشرط القاضي السابق الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به وحكم باجتهاده ان كان مجتهدا واجتهاد مقلده ان كان مقلدا وجاز نصب اكثر من قاض محال ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويوخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسايل المنصوص عليها وهو ظاهر ويجوز تحكيم اثنين فاكثر اهلا للقضا في غير عقوبة لله تعالى ولو مع وجود قاض وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه مع وجود الاهل ولا ينفذ حكمه الا برضا الخصمين قبل الحكم ان لم يكن احدهما قاضيا والا فلا يشترط رضاهما ولا يكفي رضاجان في ضرب دية على عاقلة ولو رجع احد الخصمين قبل الحكم امتنع ولو زالت اهلية القاضي بجنون كاغما او عزل ولو عاد فتم لم تعد ولاية ولو عزله نفسه كالوكيل والامام نزله بخلل وبانفصال منده ومصلحة كتستكين فتنة فان لم يكن شيء من ذلك حرم ونفذ عزله ان وجد من صالح والا فلا ينفذ ولا ينعزل قبل بلوغه عزله فان

على

علق عزله بفعله كما ان انعزل بها ويفارقه عليه وينعزل بانعزاله نايبه لا فيتم ووفى ولامن استخلفه بقول الامام استخلفتك عني فلا ينعزل قاض ووال بانعزال الامام ولا بقوله منقول في غير محل ولا بنه ولا معزول حكمت بكذا ولا شهادة كل منهما بحكمه الا ان شهد حكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه ولو ادعى على منقول جور في حكمه لم يسمع ذلك الا ببينة فان ادعى عليه شيئا لا يتعلق بحكمه او على معزول شيء فكغيرهما وثبتت توليه القاضي بشاهدين يخرجان معه الى محل ولايته بخيران او باستفاضة ويسن ان يكتب موليه له كتابا بالتوليه وان يبحث القاضي عن حال عليا المحل وعدوله قبل دخوله وان يدخل يوم الاثنين محبس فجسيت ويستحب ايكون المقضا في وسط البلد ليسنا وجيا اهله في القرب منه هذا اذا اتسعت خطته والا نزل حيث تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد النزول فيه وان ينظر اولا في اهل الحبس لانه عذاب فمن افرج منهم بحق فعل به مقتضاه ومن قال ظلمت فعلى خصمه حجة فان كان خصمه غايبا كتب اليه ليحضر هو او وكيله ثم ينظر في الاوصياء ومن بيده تركة عدلا قويا بها اقره او فاسقا اخذ المال منه او عدلا ضعيفا عضده بمعين ثم يتخذ كتابا للحاجة اليه عدلا ذكرا حرا عارفا بكتابة فيكتب ما صدر وسجلات شروطا فيها فقيها عفيفا واعرا لعقل جيد الحفظ بدايا ان يتخذ وان يتخذ مترجمين وان يتخذ قاض اصم مستقيمين للحاجة اليهما اهل شهادة ولا يضرهما العمى لان الترجمة والاسماع تفسير ونقل اللفظ لا اجتماع الى تحمله بخلاف الشهادة وان يتخذ درة كتاديب وسجن آلادا حق ولعقوبة ويكون جلوسه في موضع فسيح بارز للناس اي ظاهر لهم ليعرف من اراده من مستوطن وغريب مصونا عن اذى حر وبرد بان يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتا في كن لا يقا بالكمال فيقاس في كل فصل من الصيف والشتا وغيرهما بما يناسبه ويكره للقاضي ان يتخذ حاجبا كما قال لا حاجب اي القاضي دونهم اي الخصوم حيث لا حرج وقت الحكم لخبر من ولي امرا من امور الناس شيئا فاحتجب حجبه الله يوم القيامة رواه ابوداود والحاكم باسناد صحيح فان لم يجلس للحكم بان كان في وقت خلوا او كان ثم زحمة لم يكده نصبه والبواب هو من يقعد بالباب للاحراز ويدخل على القاضي للاستيذان كما للحلبي فيما ذكر قال الماوردي اما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس اي وهو المسمى الان بالمقيب فلا باس باتخاذه وصرح القاضي ابو الطيب وغيره باستحبابه تنبيه من الاداب ان يجلس على مرتفع لكة يسهل عليه النظر الى الناس وعليهم المطالبة وان يتميز عن غيره بفراش ووسادة وان كان مشهورا بالزهد والتواضع ليعرف الناس ولكون الهيب للخصوم وارفق به فلا يمل وان يستقبل القبلة لانها اشرف المجالس كما رواه الحاكم وصححه وان لا يتكا بغير عذر وان يدعوا عقيب جلوسه بالتوفيق والاولى ما رووه ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم اني اعوذ بك ان اضل او اضل او ازل او ازل او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل علي قال في الاذكار حديث صحيح رواه ابوداود وقال ابن القاضي وسمعت ان الشعبي كان يقول اذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم اعني بالعلم وزينني بالحلم والزمني التقوى حتى لا انطق الا بالحق ولا اقضي الا بالعدل وان ياتي المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان ويندب ان يسلم على الناس يمينا وشمالا وان يسنا وراقفها عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الادلة في

معاينة